

السفر الاحرام والعمره كالحج والتطوع اذا اخرج عليه بعد احرامه
كالقرض وان احرم بتطوع من حج او عمره وزاده مؤنث سفره لا
تمام المسلك وابتداءه به على ثقته المصوده فللوي من
من الاتمام والابتداء والمذهب انه كحج فيتجمل قلت
ويتجمل بالصوم والحلق ان قلنا لدم الاحصار بدل وهو الا
رجح لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر
زيادة لمونه لم يجزعه والله اعلم **فصل في**
الصبي انه ثم حده لانه ان لم يكن فسق ويكتفى بالعدالة
الظاهره فيها ولا يشترط اسلامها الا ان يكون الولد مسلما
لكن لو تزوجوا البنات لم يقرهم ولو تجت امرهم بخلاف ولا
بنة النكاح اذا المقصود بولاية المال الامانه وهي في المسلمين
اقوا والمقصود بولاية النكاح الموالاه وهي في الكافر
ثم وصيهما اي وصي الاب ان لم يوجد وهي الحد بالشرط
الذي في الوصايا ومنه العدالة الباطنه ثم القاضي او من
نصبه وامراد قاضي بلد الصبي فان كان ببلد وماله باخر
فالوي قاضي بلد المال بالنظر لتصرفه فيه بالحفظ والنقد
وفعل ما فيه المصلحة اذا اشرف على الهلاك كسعه واجا
رته اما بالنظر لاستنمايه فالولاية عليه القاضي بلد
الصبي ولا تلي الام في الاصح كغيرها من الاقارب لكن للعمه
الاتفاق من مال الصبي والمجنون ومن باع سفيهها في نادر
بيعه وتعليقه لانه فكيف فموجب به ويتصرف الوي بالمصالح
فيشتري له العتار وعقراوي من الثماره اذا حصل من بيع
الكفايه ويعني دفعه بالطين والاجر اي الطين المحقوق
للا لبن اي الطين الذي لم يخرق بدل لاجر لقله بقايه

والمحوي

والحوي الجسي بدل الطين لكثيره ويشترط في البناء ان
يتناوى كقوته بعد البناء وتمتعه اذ خال كل من اللبن والحصى
في بنايه ولا يبيع عقاره ولا او اوائيه المعده للقيته الا
فاحه ثقته وتسويه بان لم تق عدته بهما او غبطة ما
هوه بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل وهو يحد مثله
بعض ذلك الثمن او خيرا منه بملكه وما عداها العقار
وايذه القنيه غير مال التجاره لانبايع ايضا الا الحاصه او
عبطه لكن يجوز طاحه بيشتره ويرجع قبل تخلها فربما وقع
بيع ماله بقرض ومن مصلحه ان يكون فيه ربح وشربه
المصلحه التي يراها ومن مصلحه ان يكون لزياده او
خوفه عليه من خوفه وباذاباع نخبيته باع بزياده على
النقد لا يقيه واشهد عليه وارثين به ويشترط المعامل
موسر ثقة وقصر الاجل عرفا وكون الرهن واقيا فان اختل
شرط منها بطل البيع وضمن واذا باع لولده من نفسه لم يجز
لرهن لانه لانه امين في حق ولده وياخذ له بالنفعه
او يتركه بحسب المصلحة التي يراها في ذلك وان ساوى الا
خذ الترتب لم ياخذ ويركي ماله وينفق عليه ويسويه
وهونه بالمعروف وهوون قريبه بالطلب فان ادعا
بعد بلوغه رشيدا على الاب والجد يبعها لاله او اخذ
بشفعه بلا مصلحه صدقا باليمين لو فور شفقتهما له
المعده للتهمه وان ادعا على الوصي والامين صدق
هو يمينه التهمه في حوثها ودعوه على المشتري من الو
ي لهي على الوي اما القاضي فيقول قوله بالتحليف ولو بوجوه
عزله لانه عند تصرفه نائب الشرع **فصل في**
والمزاحم على الحقوق المشتركه هو لفة قطع النزاع